



## الاضطراب العربي والإسلامي

﴿وَلَنْبَلُوتَكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ  
وَالْأَنْفُسِ وَالشَّرْمَتِ وَبَشِيرِ الصَّابِرِينَ﴾

عبد الرحمن السالمي

بدأت المقاربات البحثية للاضطرابات في العالمين العربي والإسلامي، وتأثيراتها العالمية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وقد ضمت هذه المقاربات نزعتين، أو تيارين مختلفين: التيار الأصولي أو التأسيلي، والآخر الإصلاحي والتجديدي، قال التأسيليون - مثل برنارد لويس وهانتغتون -: إنَّ العنف جزءٌ من طبيعة الإسلام - ولذلك ولدفع الشرُّ عن المسلمين وغيرهم - لا بدَّ من مواجهته بالعنف أيضاً. أما التيار الآخر فقد رأى أنَّ الإسلام شَرذمتُ مجتمعاته الحداثَةُ والسياساتُ الدولية، ولذلك لا بدَّ من الدخول في مشروعات إصلاح ديني، وآخر سياسي؛ بيِّد أنَّ التيار الأول انتصر عندما هاجمت القاعدة الولايات المتحدة، وردت أمريكا بمهاجمة أفغانستان والعراق، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الانشقاقات داخل الإسلام، ومحاولة الأصوليات الانشاقية السيطرة على قلبه وروحه وعقله، لذا - خلال أكثر من عقدٍ ونصف العقد - تفجَّرت عدة مجتمعاتٍ

ودول تحت وطأة المواجهة بين الانشقاقيين والسياسات الدولية والعسكرية والأمنية. وهكذا فإن المجتمعات العربية والإسلامية وقعت بين استنزافين: الاضطراب الداخلي الناجم عن أسباب دينية واقتصادية وسياسية، والسياسات الإقليمية والدولية التي تريد حصرَ هذا الاضطراب حتى لا يتردّ عليها، إضافةً إلى أهدافٍ أخرى مثل مناطق النفوذ والمصالح الإقليمية والدولية.

ما الأسباب الداخلية للاضطراب؟ هناك تطوراتٌ جرت داخل الإسلام خلال خمسة أو ستة عقود، وقد تأثرت هذه التطورات بالحادثة الطاغية، وبتجارب الدول الوطنية في العالمين العربي والإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية. فقد لاذت الأجيالُ الشابة، أو بعضها، من التغريب بسُمّية دينية صارمة في مسائل الهوية وما يتعلّق بها؛ مثل العبادات واللباس وصنع الشبكات الخاصة حول المجموعات لرعايتها دينياً وتربوياً واجتماعياً. ومع انفصال المسلمين بالهند وضياع فلسطين ظهرت توجّهات من ضمن تلك السُمّية الصارمة، تدعو لإحقاق شرعيةٍ إسلاميةٍ تكون بديلاً للدول الوطنية التي لم تستطع حلّ المشكلات، وبذلك فقد صعّدت الأطروحة القائلة بأنّ الإسلامَ دينٌ ودولة، ولكي تستعاد الشرعية لا بدّ من إقامة الدولة.

وقد كانت أطروحة الدولة خليطاً من الموروث (الخلافة) والأيديولوجيات الثورية الجديدة التي اعتمدت على العنف في إقامة الأنظمة، كما صار واضحاً ومعروفاً خلال الحرب الباردة.

لقد جرت هذه التطورات في المذهبين الشيعي والسني، وقد استطاعت الأصولية الشيعية الجديدة في إيران وفي ثورةٍ عارمةٍ إسقاط النظام هناك وإقامة نظام ديني. في حين عجزت الأصوليات السُنّية - التي صارت تنظيمات صلبة - عن الاستيلاء على دولةٍ عربيةٍ أو إسلاميةٍ كبرى أو وسطى، فانفجرت الجهاديات التي نالت بشُواظها العالم، وأعملت تخريباً في الدول والمجتمعات القائمة.

وهكذا فإن الاضطراب العربي والإسلامي في الأصل هو عبارةٌ عن ثورانٍ ديني في وجه الحداثة العالمية، وحوادث الدول الوطنية ذات الأنظمة

العسكرية والأمنية. وكما سبق القول؛ فإنّ الأنظمة واجهت هؤلاء على مدى ثلاثة أو أربعة عقود. ثم لما عجزت وانتشر عنف الجماعات إلى الخارج، تدخل الإقليميون والدوليون للمكافحة، وما زال الأمر على هذا النحو حتى اليوم: اضطرابٌ وعنّف باسم الدين، ومواجهةٌ عنيفةٌ لذلك العنف، وانقسامات اجتماعيةٌ عنيفةٌ أيضاً لهذين السببين: العنف الداخلي والموقف منه، والعنف الخارجي ومحاولات التصدي له. إنّ سؤال البداية والعلاج يتشعب إلى عدة شعب:

**الأولى:** إنّ الثوران الديني حصل في كل الأديان ونال بشواظه سائر الأمم، فلماذا أحدث من الخراب بالعالم العربي، ما لم يحدثه في الدول والأمم الأخرى؟ والإجابة على ذلك أنّ الدول الأخرى كانت أقوى وأكثر شعبيةً بين السكان، فأمكن لها استيعابُ الضغوط وعنّف الجماعات الدينية المتشددة في المسيحية، أو اليهودية، أو البوذية، أو الهندوسية الجديدة من دون خسائر كبيرة في الدول والمجتمعات. وكان من ضمن وسائل المكافحة والتصدي تطوير الأنظمة السياسية؛ بحيث تجذب الشباب، وتُصغي أكثر لهمومهم ومشكلاتهم، ولم يمكن ذلك في الأنظمة العربية ذات الطبيعة القاسية، ولذلك انتشر الاضطراب وجرت مواجهته بالعنف، والعنف لا يحلُّ مشكلة. ودليل ذلك أنّ الثوران الديني يحدث بقوة تفجيرية في بلدان معينة قوية أمنياً، ولكنها ليست قويةً في شرعيتها في أعين الجمهور. بينما لم يحصل الاضطراب العظيم في الأنظمة التي تتمتع بشرعية وجمهور. ولذا فإنّه يحسن أن تكون أولى بؤادر العلاج في مجال الإصلاح السياسي، حتى لا يظلّ فريق من الشبان مغترّاً بالدولة الكهنوتية تحت أي مسمى.

أما ثانية شعب العلاج لهذا الاضطراب فتبدو في النظر في المؤسسات الدينية؛ إذ المعروف أنّ الاختلال في فقه العيش في العالم هو الذي دفع باتجاه الاختلال في فقه الدين؛ إذ أنتجت الأصوليات الخارجة على المؤسسات الدينية فقهاً جديداً للدين، يرفض العيش مع الآخر المختلف دينياً أو مذهبياً، ويستحلُّ ممارسة العنف بالداخل تحت اسم الجهاد، ويعدُّ

النظام السياسي الذين يستولون عليه ضرورياً لإقامة الدين، وكلُّ تلك اختلافاتٌ في فقه الدين بعد اختلافات العيش في المجتمعات ومع العالم، ولذا لا بُدَّ من إعادة النظر في رؤية المؤسسات الدينية وطرائق عملها بحيث تعود جاذبيتها في عيون الشباب، ويتمكّنون بقيادتها من ممارسة شعائرهم الدينية متّجدين، وكذلك في مسائل التعليم الديني والفتوى والإرشاد العام. إنّ أولى نتائج تجديد المؤسسات الدينية وتقويتها هو مَنْع تكوّن أجيال جديدة من المتشددين أو من الساعين لممارسة السياسة باسم الدين؛ وذلك لأنّ التسيّس الحاصل في الأديان يُفقدُها معانيها الروحية والتعبّدية، ويحوّلها إلى منابر للصراع السياسي.

وهنا تأتي الشعبة الثالثة إذا صحَّ التعبير، وهي شعبة تغييرٍ ونهوضٍ ثقافي. فقد أجرى الأصوليون عملياً تحويلات في المفاهيم الدينية الأساسية وأضافوا أركاناً وحذفوا أخرى، والتصدي لهذه العملية المهولة لا يستطيعه رجال الدين والعلم وحدهم؛ بل لا بد من مشاركة قوية من جانب مثقفي المجتمع ومفكره ورجالات العمل العام. ولسوء الحظ فإنّ المرحلة الماضية سادها سوءُ العلاقة بين المثقفين والمؤسسات الدينية، بزعم أنّ تلك المؤسسات متشبّثة بالتقاليد والأعراف، وتأبى التجديد، ولم يكن ذلك صحيحاً، لكن ليس هذا موضع الرد عليه؛ بل المطلوب التعاون الوثيق بين الطرفين أو الأطراف في عمليات الإصلاح والتجديد ونقد المفاهيم المحرّفة والمحوّلة.

أما الشعبة الرابعة والأخيرة، فتعلّق بالسياسات الإقليمية والدولية في منطقتنا؛ فقد أسهمت تلك السياسات في إثارة الثوران، ثم إنها لم تُحسن المعالجة، سواء أكان لجهة اعتماد العنف والأعمال العسكرية تارةً، أم اعتماد الانسحاب الكامل تارةً أخرى. وقد كان لسائر تلك السياسات نتائج مفعجةً على اختلاف مشاربها. إنّ هذه النتائج تبدو ظاهرةً للعيان؛ ولذا فإنّ التفكير المشترك بين المسلمين وغيرهم يدفع باتجاه ترشيد السياسات، وإيقاف الاستنزاف، والتعويل على قدرة العرب والمسلمين على الإصلاح الداخلي، الديني والسياسي.